المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: التوجهات الجديدة في السياسة الليبية نحو الولايات المتحدة الامريكية
اسم الكاتب: أ.م.د. نوار محمد ربيع محمد نوري الخيري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1916
تاريخ الاسترداد: 2026/04/11 21:58 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التوجهات الجديدة في السياسة الليبية نحو الولايات المتحدة الامريكية

الاستاذ المساعد الدكتور

نوار محمد ربيع محمد نوري الخيري

كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية

المقدمة

من المعلوم ان ليبيا تختص بأهمية استراتيجية كبيرة اذ تشغل جزءاً مهماً من دول المغرب العربي وشمال افريقيا فبذلك تأتي اهميتها سياسياً وجيوبولتيكياً من موقعها الاستراتيجي كدولة متوسطية، اما أهميتها الاقتصادية فتتمثل في كونها دولة نفطية مهمة من حيث انتاج واحتياطي النفط فضلاً عن كونه يتمتع بجودة عالية، اما سياستها الخارجية فأن ليبيا ومنذ ثورة الفاتح من سبتمبر ومجيء الرئيس معمر القذافي الى الحكم عام ١٩٦٩ كانت قد اتبعت سياسة خاصة بها تسعى للحفاظ على ثورتها واستمراريتها والوقوف ضد السياسات الغربية ولاسيما الامريكية التي سعت الى الاحتفاظ بوجودها وقواعدها العسكرية في ليبيا، ومن هنا بدأت مسيرة التوتر والخلاف في العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية اذ تمسكت ليبيا بمبادئها وسياساتها ومواقفها وبشكل لم يرض الولايات المتحدة الامريكية التي فرضت عليها عقوبات ثنائية وعقوبات دولية من قبل مجلس الأمن الدولي، إلا ان تلك السياسة الدولية لم تستمر على ذلك النهج اذ بدأت تتحرك بشكل مغاير ومختلف عن سياستها السابقة وترسم توجهات سياسية جديدة نحو الولايات المتحدة الامريكية، اذن فكيف سارت تلك التوجهات وتلك السياسة الجديدة وما هي نتائجها. ولبحث ومعرفة تلك التوجهات الليبية انطلق من عدة تساؤلات يسعى البحث للاجابة عنها من خلال محاوره وهي كالآتي:-

ما هي الخلفية التاريخية للعلاقات الليبية الامريكية، وبماذا جاءت ثورة الفاتح من سبتمبر تجاه امريكا وكيف اثرت ازمة لوكربي في العلاقات الليبية –الامريكية وبالتالي ما هي مبررات التغيير في سياسة ليبيا تجاه الولايات المتحدة الامريكية، وكيف جاءت التوجهات الجديدة ولاسيما قرار التخلي عن اسلحة الدمار الشامل، وما هو اثر العلاقات الاوربية على سياسة ليبيا الجديدة، وكيف عادت سياسة الاستثمار في النفط

الليبي، وما هي آفاق السياسة الليبية تجاه الولايات المتحدة الامريكية، هذا بالاضافة الى خاتمة البحث.

اولاً: الخلفية التاريخية للعلاقات الليبية – الامريكية

شكلّ الموقع الجيوبولتيكي لليبيا اهمية كبيرة وخاصة للقوى الدولية والاقليمية المتصارعة والمتنافسة في البحر الابيض المتوسط وشمال افريقيا، اذ تعد حلقة الاتصال بين المشرق والمغرب حيث تحكمت بطرق المواصلات بين اوربا وافريقيا من جهة والمشرق العربي وامريكا من جهة اخرى. وقد ازداد الاهتمام الدولي بليبيا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وازداد معه الصراع الدولي حول ليبيا بعد ان كانت مستعمرة ناضلت قواها الشعبية ضد الاستعمار[1].

وقد بدأت الولايات المتحدة الامريكية تركز اهتمامها بليبيا في عام ١٩٤٣ عندما فسحت بريطانيا المجال لأمريكا لانشاء مطار الملاحة في طرابلس الغرب ليكون قاعدة للقوات الجوية الامريكية الى ان يتم استقلال ليبيا[2]. وتزامناً مع خروج النفوذ الاوربي من المنطقة وفي هذا الاطار جاء التنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي من اجل السيطرة على السياسة الليبية وفي هذا الاطار شكلت الولايات المتحدة الامريكية ملامح سياستها تجاه ليبيا- المملكة الليبية في ذلك الوقت- وقد تأثرت تلك السياسة بأدراك امريكا لأهمية ليبيا الاستراتيجية بعد الحرب العالمية الثانية وبتزايد المصالح الامريكية الاقتصادية والتجارية كمركز لأمداد الشرق الاوسط وتأسيساً على ذلك جاء الادراك الامريكي بضرورة تحقيق استقلال ليبيا الذي دعمته في الأمم المتحدة الذي سيتبعه خروج القوى الاستعمارية الفرنسية والبريطانية المنافسة للولايات المتحدة الامريكية من اجل ان تتمكن -أي الولايات المتحدة الامريكية- من تنفيذ اهدافها ومصالحها السياسية في ليبيا[3]. وبالفعل تم تحقيق استقلال ليبيا في ٢٤ كانون الاول ١٩٥١ ليتم معه التفاوض والتباحث حول تنظيم الوجود الامريكي في ليبيا وآلية تقديم المعونات المالية من خلال التوقيع على اتفاقية شاملة حول ذلك اقرها الملك ادريس السنوسي، وقد منحت الاتفاقية الولايات المتحدة الامريكية حق البقاء في قاعدة هويلس الجوية لمدة عشرين عاماً. كما منحت حق السيطرة على اجواء ومياه ليبيا وتحرك القوات الامريكية بحرية في كل ارجاء ليبيا، وكل ذلك كان مقابل مليون دولار

---

(١) محمد طارق فخري البياتي، السياسة الامريكية تجاه ليبيا وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م، ص ص٣-٤.

(٢) د. السيد عوض عثمان، العلاقات الليبية-الامريكية (١٩٤٠-١٩٩٢)، مركز الحضارة العربية للاعلام والنشر، جيزة، الطبعة الاولى، يناير ١٩٩٤، ص٥٠.

(٣) محمد طارق فخري البياتي، مصدر سبق ذكره، ص ص٦-٨.

...ه الولايات المتحدة الامريكية للحكومة الليبية[٤]. وفي ٩ أيلول ١٩٥٤ وقعت ...كومة الليبية مع الحكومة الامريكية اتفاقية تحل بدلاً عن اتفاقية عام ١٩٥١ ولتعديل ...دها في الاختصاص الجنائي والمساعدة المالية، فقد تمكنت الحكومة الليبية من ...صول على مساعدة مالية بقيمة اربعين مليون دولار تدفع لليبيا على عشرين عاماً، ...لاً عن مساعدة اقتصادية اضافية لليبيا على شكل مشروعات الى جانب الطلب ...بي للأجهزة والمعدات العسكرية[٥].

وقد استمرت المساعدات المالية والاقتصادية الامريكية لليبيا التي كانت بحاجة لى ...ك المعونات نتيجة لتدهور اقتصادها، فبذلك شكلت ليبيا أداة من ادوات اكتشاف النفط ...شكل كبير في عام ١٩٥٩، وبدأت في الانتاج عام ١٩٦٢ فأخذت شركات النفط ...مريكية الجزء الاكبر من الاستثمارات في المجال النفطي. فتم الربط بين استراتيجية ...واعد الامريكية واستراتيجية المصالح النفطية خاصة لتبرير حماية منابع النفط من ...طر الشيوعي[٦].

ثانياً: سياسة ثورة الفاتح من سبتمبر تجاه الولايات المتحدة الامريكية

لم يستمر ذلك التوافق الليبي-الامريكي على المنوال ذاته، فبعد ان قامت ثورة ...تح عام ١٩٦٩ لتقضي على النظام الملكي وأتجهت الجهود نحو تأمين الثورة من ...حتمالات التدخل والنفوذ الاجنبي لاسيما في ظل وجود القواعد الاجنبية في ليبيا ...وبت الثورة من المعسكر العربي المعادي للولايات المتحدة الامريكية، وقبل ...عتراف بالوضع الجديد بعد الثورة من قبل الولايات المتحدة الامريكية اشترطت ...حتفاظ بالقواعد الامريكية والالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات القائمة بينهما واستمرار ...عاون بين البلدين والحفاظ على مصالح امريكا في ليبيا، وقد وافقت الحكومة الليبية ...لى هذه الشروط شفوياً اذ ان واشنطن ارادت التأمين على طبيعة علاقتها مع النظام ...بي الجديد[٧]. فالولايات المتحدة الامريكية سعت للحصول على ضمانات مقابل ...عترافها بالنظام الليبي، أي حماية أمن رعاياها والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية

---

[٤] تعد قاعدة هويلس اكبر القواعد الامريكية خارج الولايات المتحدة اذ ضمت ثلاثة آلاف جندي ...ستخدمت للتدريبات نصف السنوية وللتدريب على اطلاق النار وقذف القنابل، وكان يتدرب فيها ما ...رب الـ ٢١ سرباً من الطائرات التي كانت تقلع من القواعد الاوربية في المانيا الغربية وبريطانيا ...طاليا واسبانيا وتركيا، وبرزت اهمية القاعدة لدى امريكا من اهمية شمال افريقيا في الاستراتيجية ...مريكية، انظر: د. السيد عوض عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ص٥٠-٥١.

[٥] علي شعيب، اسرار القواعد الامريكية في ليبيا، منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع ...لاعلان، طرابلس، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ-١٩٨١م، ص ص٨٢-٨٦.

[٦] محمد طارق فخري البياتي، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

[٧] د. السيد عوض عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ص٨٧-٨٨.

الحيوية وتوثيق التعاون بينهما، فتم وضع أسس سياسة المصالحة الحذرة مع الثورة الليبية[٨]. وبعد ان ثَبَّتَتْ الثورة أسسها بدأت تبحث مسألة الوجود الاجنبي داخل الاراضي الليبية فأعلن العقيد معمر القذافي عن ضرورة جلاء القواعد الامريكية والبريطانية، وعدم السماح للأجنبي بالتواجد على ارض ليبيا[٩] وتم في ١٤ شوال ١٣٨٩هـ المصادف ٢٣ كانون الاول ١٩٦٩ التوقيع على اتفاقية جلاء الامريكيين من الارض الليبية فحققت الثورة اعظم انجازاتها، فبدأت في ٢٩ شوال ١٣٨٩هـ المصادف ٧ كانون الثاني ١٩٧٠م المرحلة الاولى من جلاء القوات الامريكية، وفي ٧ ربيع الآخر ١٣٩٠هـ، المصادف ١١ حزيران ١٩٧٠م تم رحيل آخر جندي امريكي من قاعدة عقبة بن نافع وهي ذاتها قاعدة هويلس سابقاً[١٠]. وقد دعمت ليبيا استقلالها السياسي بالاستقلال الاقتصادي وتأميم نفطها مما ادى الى مواجهة مع الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية التي توترت علاقاتها مع ليبيا على اثر ذلك، ففرضت امريكا حظراً على صادرات ليبيا ومنعتها من استيراد الصناعات الثقيلة[١١].

بالرغم من تغير النظام السياسي في ليبيا وفرض حظر عليها فأن امريكا إتبعت سياسة توفيقية وذلك لأدراكها لأهمية العلاقات الاقتصادية وتأثيرها في علاقاتها السياسية مع ليبيا والسعي للحفاظ على مصالحها معها وابقاءها في دائرة السياسة الامريكية. لذلك عندما وثقت ليبيا علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي فرضت الولايات المتحدة الامريكية بالمقابل حصاراً على المبيعات العسكرية لليبيا، ولكن ابقت على العلاقات التجارية في عقد السبعينات[١٢]. ومن هنا بدأت مسيرة التوتر بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية اذ عمدت ليبيا الى انتهاج سياسة توظيف العوائد المالية الليبية لمواجهة المواقف العدائية او الخلافية للسياسة الامريكية تجاه ليبيا والاتجاه نحو إداء دور الدولة المستقلة والمتصدية للمصالح الامريكية في الشرق الاوسط فألغت النظام الجمهوري في عام ١٩٧٧ وأحلت محله النظام الجماهيري وتوجهت نحو الدول الافريقية لتقليص الدور الغربي، فوقفت الولايات المتحدة ضد العقيد معمر القذافي تحت ذريعة او مبرر محاربة الارهاب، وفي نهاية السبعينات وفي اثناء ادارة الرئيس كارتر كانت السياسة الامريكية اكثر حزماً اذ انتقلت من المعارضة المحدودة الى التنفيذ والمنع وتشديد الاجراءات ضد النظام الليبي[١٣]. بمعنى ان الضغط الامريكي تجاه

---

(٨) محمد طارق فخري البياتي، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٠-٣١.
(٩) د. السيد عوض عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ص٩٠-٩١.
(١٠) علي شعيب، مصدر سبق ذكره، ص ص١٧٠-١٧٣.
(١١) محمد طارق فخري البياتي، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٦-٣٧.
(١٢) نفس المصدر اعلاه، ص ص٤٠-٤٣.
(١٣) نفس المصدر اعلاه، ص ص٤٤-٤٨.

ثورة الليبية قابله تشدد وتمسك ليبي بمبادئ واهداف تلك الثورة، أي على الرغم من حظر والمنع وسياسة القوة الامريكية ضد ليبيا إلا انها كانت تسعى لاثبات مبادئ ورتها ونظامها الجديد.

وتأسيساً على ذلك انتهجت ليبيا في الثمانينات سياسة التحدي للنظام الدولي وتوترت علاقاتها مع اغلب الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية التي لت من جانبها وعلى عهد الرئيس رونالد ريغان بكبح الدور الليبي الذي اعتبرته ريكا للاستقرار في المنطقة وفي النظام الدولي كذلك، فكان رد الفعل الليبي زيادة في واجهة وخاصة من قبل اللجان الثورية التي كانت الاداة المنفذة لسياسات ليبيا فبدأت واجهات الدبلوماسية والعسكرية بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية[١٤]. فتم اغلاق فارة الامريكية في ايار ١٩٨٠، واعلن وزير الخارجية الامريكي آنذاك الكسندر يغ في اذار ١٩٨١ وعلى لسان مسؤول امريكي كبير بان لديه أدلة على وجود سكرات تدريب ارهابيين في ليبيا، واعقب ذلك طلب ريغان في ٦ أيار ١٩٨١ بأقفال فرد البعثة الدبلوماسية الليبية التي تعرف بأسم المكتب الشعبي، وفي ١٩ آب ١٩٨١ قطت طائرات امريكية تابعة لحاملة الطائرات نيمتز مقاتلتين ليبيتين فوق خليج سدرة بعد أن اطلقت الطائرات الليبية صواريخ جو-جو بأتجاه الطائرات الامريكية ليه فرضت امريكا في ٢٨ تشرين الاول ١٩٨١ حظراً على تجارة الطائرات عدات الجوية وقطع غيارها لعرقلة القدرات الجوية الليبية. واستمرت الاعمال عادية العديدة والمتبادلة بين الطرفين كالحظر على استيراد النفط الليبي الخام في ١٠ ار ١٩٨٢، واتهام امريكا لليبيا في عام ١٩٨٤ بالتآمر ووضع الغام في البحرالاحمر، ي ٢٧ كانون الاول ١٩٨٥ حدث هجوم على مطاري روما وفيينا قتل فيه ٢٠ مدنياً سة منهم من الامريكيين وجرح ما يقارب من ١١٠ مواطن، وربط المسؤولون امريكيون ليبيا بهذا الهجوم وتمت ممارسة الضغوط الاقتصادية تجاهها لردعها. وفي سان ١٩٨٦ حدث انفجار في نادي لابيل ببرلين تسبب بقتل عدد من الجنود امريكيين الى جانب عدد من الجرحى من المواطنين الامريكيين ايضاً، وقد صرح يغان بأن ليبيا وراء هذا العمل الارهابي[١٥]، وعلى اثر تحميل ليبيا اللوم وفي ١٤ سان ١٩٨٦ قامت ادارة الرئيس ريغان بغارات بقاذفات السلاح الجوي الامريكي تواجد في بريطانيا وفي حاملات الطائرات قرب خليج السدرة على اهداف قرب

---

[١٤] تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط: العراق-ليبيا-السودان، مركز دراسات وحدة العربية، بيروت- لبنان، الطبعة الاولى، تموز/يوليو ٢٠٠١، ص ص١٤٨-١٥٠.

[١٥] عبد الرحيم صالح، العلاقات الامريكية الليبية: ١٩٦٩-٢٠٠٣ وتداعيات حادثة تفجير لوكربي، (موقع الانترنت).

طرابلس وبنغازي اللذان يعدان من اكبر واهم تجمعات السكان في ليبيا[١٦] وتم خلال الهجوم قصف عدد من الاحياء السكنية ومنزل الرئيس الليبي معمر القذافي وتم هدم عدد من المنازل واستشهاد عدد من المواطنين، وكانت المبررات الامريكية لذلك هو تصنيف ليبيا ضمن الدول المارقة التي شقت عصا الطاعة لحكومة واشنطن، وادعاءها بأمتلاك اسلحة كيمياوية وايواء عناصر ارهابية، والى جانب هذ المبررات يأتي الموقع الجغرافي الليبي القريب من اكبر مواقع انتاج المواد الخام في افريقيا، والاكتشافات البترولية في انغولا وغيرها من الدول الافريقية التي تتمتع بنسبة مهمة من النفط العالمي، كل ذلك يجعل الولايات المتحدة تقف عند تلك الاهمية لليبيا[١٧]، فأدارة ريغان في ذلك الوقت قامت بالتحرك في اتجاه المواجهة العسكرية مع القذافي مستغلة اية ذريعة أي مستغلة الاعمال التي تصدر عن ليبيا ولا تروق للادارة الامريكية فتستغلها اختراقها من القانون الدولي لتبرير مثل تلك الاجراءات الاستفزازية[١٨].

بمعنى ان هذا الوضع برمته تبلور نتيجة تصميم ليبيا على مناهضة النفوذ الامريكي والمواقف الامريكية واستعدادها –أي ليبيا– لأستخدام الادوات الدبلوماسية التقليدية كمواردها المالية وغيرها من الادوات لمواجهة الولايات المتحدة الامريكية وحلفاءها، يقابل ذلك الاهداف والمبررات الامريكية ضد ليبيا فكانت سياسة المواجهة بين الطرفين[١٩].

إلا انه ونتيجة للتطورات الداخلية الحاصلة في ليبيا فقد تنبهت الى ضرورة ايجاد قاعدة لتأسيس علاقات اكثر استقراراً بالعالم الغربي ودول المنطقة، فعمل القذافي في عام ١٩٨٨-١٩٨٩ على تقييد دور اللجان الشعبية التي بدأت تفقد قدراتها على اداء دور مستقل. فشرعت ليبيا ببناء علاقات تعاونية مع الدول العربية كما ورد احتمال اقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الامريكية ووصف القذافي الرئيس بوش الذي انتخب في تلك الفترة بأنه اكثر حصافة واطلاعاً من سابقه وعبر عن أمله في تغيير وقلب سياسات ريغان ضد ليبيا، كما اعلن القذافي عن انهاء دعم الجماعات الارهابية والاعمال الارهابية، إلا ان تلك السياسة التي اتسمت بتخفيض التحدي في العلاقات

---

(١٦) فرانسيس بويل، مستقبل القانون الدولي والسياسة الخارجية الامريكية، مركز دراسات العالم الاسلامي، سلسلة الدراسات القانونية، الطبعة الاولى، ١٩٩٣م، مالطا، ص٢٥٧.

(١٧) عبد الرحمن الخالدي، ليبيا: من المواجهة الى المهادنة مع الادارة الامريكية، اقلام، العدد الثامن، السنة الثانية، جويلية ٢٠٠٣، (موقع انترنت).

(١٨) فرانسيس بويل، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٩.

(١٩) تيم نبلوك، مصدر سبق ذكره، ص١٥٥.

ولية لم تستمر في ذلك الاتجاه[٢٠] الذي رسمته بل عادت الى سياسة التوتر
لاحداث الساخنة التي عقّدت من العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية.

ثانياً: أزمة لوكربي وأثرها في العلاقات الليبية-الامريكية

في ٢١ كانون الاول ١٩٨٨حصل انفجار في الرحلة رقم (١٠٣) لطائرة بان
سيركان فوق قرية لوكربي في اسكتلندا، وقد اوقع الحادث ٢٧٠ قتيلاً وبدأت بعد
الحادث سلسلة من التحقيقات الطويلة، إلا ان الاتهام الدولي وخاصة الامريكي
البريطاني الفرنسي لليبيا لم يأت إلا في ١٤ تشرين الثاني ١٩٩١ على انها المسؤولة
عن حادثة لوكربي ولاسيما عناصر في المخابرات الليبية وطُلِبَ منها تسليم المشتبه
بهم الى القضاء لأعمال التحقيقات ومعاقبة المنفذين لتحقيق العدالة[٢١]. وقد جاء ذلك
بعد ان كشفت التحقيقات والشكوك بشأن تورط ليبيا بالحادث في بداية شهر تشرين
الاول ١٩٩٠ بأن فتيل تفجير القنبلة التي اخفيت داخل مسجل صوتي من نوع توشيبا
هي من ذات النوع لعشرة قنابل تفجير وجدت مع ليبيين تم القبض عليهم في شباط
١٩٨٨ وهي ذات المتفجرات التي استخدمت في تفجير طائرة يوتا في ١٩ ايلول
١٩٨٩[٢٢]. وفي ٢٧ تشرين الثاني صدر اتهام آخر يورد اسمي المقراحي وافحيمة
بادعاء انهما كانا بين ١ أيلول و٢١ كانون الاول ١٩٨٨ يديران شركة بأسم ميدتورز
من عنوان في مالطا كغطاء للمخابرات الليبية ومعلومات اخرى تثبت الاتهام. أي ان
المزيد من التحقيقات والادلة والمعلومات التي ظهرت بعد تحقيقات مكثفة عززت من
اثبات الاتهامات على الشخصين وتورط ليبيا بالعملية. فأصدرت الولايات المتحدة
الامريكية وفرنسا وبريطانيا بياناً ثلاثياً طالب ليبيا بتسليم المتهمين في حادثة لوكربي
ومحاكمتهما في اسكتلندا او الولايات المتحدة الامريكية وان تلبي ليبيا الشروط الفرنسية
بشأن تفجير طائرة يوتا، إلا ان ليبيا ردت على كل ذلك بنفي أي تورط لها في
الحادث، بل ونفت أي علم للسلطات الليبية بذلك، ورفضت تسليم المتهمين مؤكدة ان
تلك العملية تتناقض مع السيادة الليبية[٢٣]. فنتيجة لذلك قامت الولايات المتحدة
الامريكية بتحويل القضية الى مجلس الأمن الدولي، أي جعلت من مجلس الأمن حكماً
في قضية لوكربي معتبرة القضية من قبيل حالات تهديد السلم والامن الدوليين او
الاخلال بها او العدوان وفقاً لميثاق الأمم المتحدة المحدِدْ لصلاحيات مجلس الأمن،
فأصدر الاخير بشأن ازمة لوكربي القرار رقم ٧٣١ في ٢١ كانون الثاني ١٩٩٢

نفس المصدر اعلاه، ص ص١٥٠-١٥١.
عبد الرحيم صالح، مصدر سبق ذكره.
تيم نبلوك، مصدر سبق ذكره، ص١٦١.
نفس المصدر اعلاه، ص ص١٦٣-١٦٤.

ونتيجة لعدم استجابة ليبيا وتنفيذها للقرار. اصدر مجلس الأمن القرار رقم ٧٤٨ في ٣١ أذار ١٩٩٢ كأجراءات ضد ليبيا تتمثل بالحظر الجوي وحظر توريد الاسلحة الى جانب طلبات اخرى بشأن دعم ليبيا لما يسمى بالانشطة الارهابية، وبعد ذلك جاء القرار رقم ٨٨٣ ليشمل فرض القيود على كيفية التصرف بصادرات النفط الليبي وكل ذلك يرافقه تهديد امريكي بالتشديد للعقوبات[٢٤]. وتوضح تلك القرارت بأنها على الرغم من صدورها من قبل مجلس الأمن الدولي إلا انها تتضمن سيطرة امريكية متحكمة في الموقف، وهذا يدل على عمق مستوى التوتر والسلبية في العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية لاسيما وان ليبيا متمسكة بمواقفها وغير آبهة بالعقوبات والاجراءات الصارمة ضدها.

وقد تمثلت استجابة ليبيا أو رد فعلها بعد فرض العقوبات بمحاولة تعبئة واقناع الرأي العام الدولي والمجتمع الدولي بعدالة قضيتها للتهرب من العقوبات، اذ سعت الى اقناع الدول الغربية بتغيير مواقفها وفندت العقوبات في القانون الدولي وعمدت الى تعبئة الدعم العربي والافريقي الى جانبها، وركزت على تغيير مكان المحاكمة للمتهمين في قضية لوكربي وطبيعتها[٢٥]. إلا ان هذا المطلب القاضي بأرسال المتهمين الى جهة محايدة ثالثة قوبل برفض لندن وواشنطن، واستمر الاتهام الامريكي لليبيا بتمويلها للأرهاب وقتل المعارضين لنظام القذافي[٢٦]. وفي آب ١٩٩٦ اتخذ الكونغرس الامريكي قانون عقوبات بأسم (قانون داماتو) نسبة الى اسم عضو الكونغرس الامريكي الذي تبنى القرار وقضى بفرض عقوبات على الشركات في حالة الاستثمار في مجالي النفط والغاز الليبي والايراني[٢٧]، وبأكثر من اربعين مليون دولار ومنع تمويل او بيع أي تكنولوجيا الى ليبيا، كما واصدر الكونغرس في عام ١٩٩٦ قانوناً آخر ضد الارهاب يسمح لضحايا عائلات لوكربي برفع دعاوي امام القضاء الامريكي ضد الحكومة الليبية. ومن جهتها وفي ١٤ تشرين الاول من العام ذاته اصدرت ليبيا تقريراً شرحت فيه الآثار المدمرة للعقوبات الدولية على الاقتصاد الليبي الذي كلفته ما قيمته ١٩ مليار دولار وتسببت بموت ما يقارب من ٢١٠٠ من المواطنين. وفي ٨ أيار ١٩٩٧ طار القذافي في زيارة الى النيجر مخالفاً الحظر الجوي المفروض على ليبيا. وفي ١٩ تشرين الاول ١٩٩٧ ارسلت الحكومة الليبية رسالة الى عائلات الضحايا

---

(٢٤) محمد عبد الشفيع العيسى، كشف الغطاء عن الشرعية الدولية الراهنة: من البعد القانوني الى البعد السياسي، المستقبل العربي، العدد (٢٢٣)، ١٩٩٧/٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، ص ص٤٤-٤٥.

(٢٥) تيم نبلوك، مصدر سبق ذكره، ص١٧١.

(٢٦) عبد الرحيم صالح، مصدر سبق ذكره.

(٢٧) محمد طارق فخري البياتي، مصدر سبق ذكره، ص١٥٦.

طالبتهم بقبول تعويضات والعمل على انهاء المقاطعة الدولية، كما وطالبت ليبيا مجلس الأمن الدولي في ٢٠ آذار ١٩٩٨ مناقشة موضوع العقوبات والنظر في آثاره الخطيرة على المجتمع الليبي، وفي ٢٤ آب ١٩٩٨ اعلن عن استعداد بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بقبول تسليم المتهمين الليبيين لمقاضاتهم امام القضاء الاسكتلندي وصوّت مجلس الامن بتعليق العقوبات اذا ما وافق القذافي على تسليم المتهمين، والذي وافق على ذلك مقابل طلب ضمانات من الأمم المتحدة حول حقوق المتهمين وعدم ترحيلهما بالقوة الى بريطانيا او امريكا[٢٨]. أي ان يؤدي المتهمان عقوبتهما في اسكتلندا بأشراف الأمم المتحدة وامام محكمة اسكتلندية طبقاً للقانون الاسكتلندي وبحضور مراقبين دوليين، وضمان حق المتهمين بالاتصال بالقنصلية الليبية التي ستقام في اسكتلندا، وتعلق العقوبات المفروضة على ليبيا عند وصول المتهمين الى هولندا، وترفع العقوبات بعد ان يقدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً الى مجلس الأمن خلال تسعين يوماً يؤكد فيه احترام ليبيا لقرارات مجلس الأمن. كما واكدت ليبيا انها ضد اعمال الارهاب وانها ضحية لمثل هذه الاعمال الارهابية وانها ستتعاون في اطار القوانين والتشريعات الليبية بالتعاون في التحقيق والقضاء والمحاكمة والتعويضات[٢٩].

وفي ٥ نيسان ١٩٩٩ قبلت ليبيا تسليم كل من عبد الباسط علي المقرحي الذي يبلغ من العمر (٤٧ سنة) والامين خليفة افحيمة البالغ من العمر (٤٣سنة) لأنهاء محاكمتهما في هولندا، وقامت الأمم المتحدة بالوقت نفسه بتعليق العقوبات على ليبيا والتي تقرر ان ترفع اذا ما تعاونت ليبيا مع المحكمة، وفي ٣١ كانون الثاني ٢٠٠١ حكم المقرحي اذ حكم عليه بالسجن الذي خفف من مؤبد الى عشرين عاماً، وتمت تبرئة افحيمة، واستكملت بقبول ليبيا دفع تعويضات لعائلات الضحايا بقيمة ٢,٧ مليار دولار، ولكنها ربطت ذلك بأجراءات سياسية منها رفع العقوبات الامريكية عنها ورفع اسمها من قائمة الدول الداعمة للارهاب، إلا ان الولايات المتحدة الامريكية تبقى تصر على تغيير سلوكيات النظام الليبي وإلا سيبقى يشكل خطراً عليها[٣٠].

وبعد سنوات عديدة من وقوع عملية لوكربي وتَعنتْ ونفي ليبيا ارتباطها وسحرفتها بالعملية نرى انها نتيجة لتجمع الظروف والملابسات والعقوبات حولها بدأت تتبع سياسة اكثر مرونة وعقلانية تجاه الازمة اذ اخذت ادارتها للازمة تتصف بالحكمة

---

[٢٨] عبد الرحيم صالح، مصدر سبق ذكره.

[٢٩] النقاط الرئيسية التي وردت في الرسالة التي وجهتها الحكومة الليبية الى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان لتأكيد الموافقة على تسليم الليبيين المتهمين بالضلوع في اعتداء لوكربي والتي تحمل توقيع وزير الخارجية الليبي، دراسات دولية، عدد (٧١)، ١٩٩٩/٢، جمعية الدراسات الدولية، تونس، ص١٠٩.

[٣٠] عبد الرحيم صالح، مصدر سبق ذكره.

وحصلت على التأييد العربي والافريقي على ذلك عندما ركزت على التعامل القانوني مع العملية، واعلنت قبولها لعرض النزاع على محكمة العدل الدولية كجهة اختصاص وتبعها تسليم المتهمين مما افضى الى تعليق العقوبات الدولية، كما ووافقت على دفع التعويضات إلا انها رفضت الطلب الامريكي بأعلان ليبيا المسؤولية الجنائية عن الحادث ليتم رفع عقوبات الأمم المتحدة بشكل نهائي ويتم رفعها من قائمة الدول المارقة لخشيتها ان يرتب ذلك تداعيات خطيرة كمطالبة جهات اخرى مرتبطة بالقضية بمحاكمة مسؤولين ليبيين، كما ان الاعتراف سيشكل ادانة مباشرة وصريحة للنظام الليبي، وحتى عندما حولت امريكا طلبها الى مسؤولية مدنية رفضتها ليبيا لضمان عدم مطالبة اطراف اخرى لتعويضات كشركة الطيران بان اميركان او دفع مصاريف المحاكم او اتعاب محامي اسر الضحايا[٣١]. فبالرغم من ان قضية لوكربي استغرقت وقتاً طويلاً إلا ان التوصل الى حل لها يمثل نوعاً من المرونة من كلا الجانبين لأن التزمت في المواقف لم يجد نفعاً ولم يوصل الى حل او نتيجة ثم ان هذه المرونة عبرت عن مواقف تتضمن اجراءات مقابل شروط وضمانات، فليبيا التي كانت تنفي التهمة عن مواطنيها قبلت بالحكم وقبلت بدفع التعويضات، والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا اللتان فرضتا العقوبات على ليبيا عبر مجلس الأمن وقاطعتها خففت تلك العقوبات والمقاطعة امام ذلك الاتفاق، وامام المرونة الليبية.

رابعاً: مبررات التغيير في سياسة ليبيا تجاه الولايات المتحدة الامريكية

لقد تجمعت امام السياسة الليبية العديد من الاسباب او المبررات التي جعلتها تتوقف عند شكل سياستها في العقود الماضية لتعلن عن مغادرة تلك السياسة السابقة والبدء بانتهاج سياسة تحمل تغييرات جذرية تقدم ليبيا على انها دولة سلام وأمن وتقيم علاقات دولية طبيعية وتسعى للاضطلاع بدور قيادي في صنع السلام والاستقرار السياسي اقليمياً ودولياً وبالشكل الذي يتسق مع طروحات النظام الدولي الجديد[٣٢] وقد تمثلت تلك المبررات في:-

- بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي ادرك النظام السياسي الليبي بأن الاوضاع الدولية ترتبت بشكل سيطر فيه الغرب بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، وأحست –أي ليبيا– بأنها لا تملك القدرة على الصمود والاستمرار بل ولا تتوفر

---

(٣١) خالد حنفي علي، ليبيا وامريكا..التكيف التدريجي، السياسة الدولية، ابريل (٢٠٠٣)، (موقع انترنت).

(٣٢) سامية بيبرس، المبادرة الليبية للتخلي عن اسلحة الدمار الشامل ومستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الاوسط، شؤون عربية، العدد (١١٨)، صيف ٢٠٠٤، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ص١٨٠.

لديها عوامل الصمود والاستمرار في اتباع سياسة المواجهة التي كانت تتبعها، فأظهرت الاستعداد للتكيف مع الامور بشكل لا يمس النظام السياسي والسعي لتسوية المشكلات التي تمر بها ليبيا بشكل سلمي وتطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية واوربا وذلك للعديد من الاسباب كحاجتها للتقنية والاستثمارات الغربية لتحقيق الاصلاح الاقتصادي الليبي، الى جانب حاجتها للقبول الغربي لدعم الموقف الرسمي داخلياً وضمان عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذلك حاجتها للدعم الغربي في سياستها تجاه افريقيا وتعزيز نفوذها فيها[٣٣]. أي ان النظام الليبي وكما صرح نجل القذافي كان يعاني من مشاكل مع الغرب ولما جاء الغرب ليحقق الشراكة معه –او مع ليبيا– فرأى ان يتكيف مع ذلك الوضع وينبذ معاداته للغرب لما سيحققه له ذلك –وكما يرى– من مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية[٣٤].

- سعي ليبيا لأزالة وتغيير الصورة الذهنية السلبية للدور الليبي لدى القوى الغربية ولاسيما الامريكية لدعمه للنظم الثورية والحركات التمردية مما بلور انطباعاً بأن ليبيا دولة داعمة للأرهاب ووصفتها امريكا بأنها (دولة مارقة تدعم الارهاب).
- نتيجة لأزمة لوكربي وما تبعها من عقوبات دولية على ليبيا، فقد ارادت ان تخرج من دائرة العزلة الدولية والعودة الى التفاعل في المحيط الدولي وذلك لأن العقوبات ادت الى تقويض قدرة ليبيا على تصدير النفط وهو المصدر الرئيسي لدخلها القومي اذ خسر الاقتصاد الليبي ما يقارب ٨ بليون دولار جراء العقوبات، وبلغ التضخم ما يقارب ٥٠% والبطالة ما يقارب ٣٠%، فنتيجة لذلك كان دافع التنمية والتطور الاقتصادي اذ رأت ان استمرار التوتر مع الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية سيعرقل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فحاجة ليبيا الى الاستثمارات الامريكية التكنولوجية والمالية وبالوقت نفسه السعي الامريكي لأستعادة البترول الليبي كل ذلك يستلزم وكما يرى الطرفان تعديل سياسات ليبيا الاقتصادية لتوفير الضمانات الامريكية[٣٥]. أي محاولة ليبيا لأنقاذ اقتصادها من خلال القدرة على توظيف مواردها الاولية، اذ ترى ان امتلاكها للنفط والمواد

---

[٣٣] السنوسي بسيكري، بعد الانتخابات الامريكية واثر زيارة ابرز الزعماء الاوربيين طرابلس قراءة في تطور العلاقات الليبية الغربية، أقلام، العدد الثالث عشر، السنة الرابعة، يناير-فبراير ٢٠٠٥، (موقع انترنت).

[٣٤] نجل القذافي: مواقف الغرب والعرب غيرتنا، وحدة الاستماع والمتابعة، اسلام اون لاين-نت/١٠-٢٠٠٤، الاخبار، (موقع انترنت).

[٣٥] سامية بيبرس، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨٠-١٨٣.

الاولية ليس بذي جدوى ما دامت ترزح تحت نظام العقوبات الاقتصادية وليس لها القدرة على استثمار تلك الموارد.

- اقتنعت ليبيا وحسب تصريح نجل القذافي بجدوى المفاوضات الفلسطينية مع (إسرائيل) التي رأت منها حققت نتائج في خمس سنوات[٣٦].
- المبرر الآخر في تغيير سياسة ليبيا وسلوك الرئيس الليبي معمر القذافي الجديد والتحول يدل على ادراكه واستيعابه لما حدث للنظام العراقي ومحاولة تبني سياسة معتدلة وتوافقية تبقي على نظامه وعدم اثارة غضب المحافظون الجدد في الولايات المتحدة الامريكية[٣٧]؛ مع ان البعض يرى في ذلك المبرر دافعاً للتغيير إلا انه يبقى مبرراً يستدعي التوقف عنده.

يتضح من كل تلك المبررات ان السياسة الليبية بدأت وبمحض ارادتها وبقناعة ليبية تغير من سياستها لأدراكها الذاتي لمستوى قدراتها ولمقارنتها ما يحدث في غيرها من المناطق او الدول اذا ما استمرت على النهج ذاته، أي انها ترى ضرورة السعي نحو انقاذ نفسها وابقاء نظامها لسياسي وعدم تغييره، ومحاولة تحقيق تنميتها الاقتصادية وتطوير اقتصادها خاصة وهي تحتوي على كميات كبيرة من النفط الذي سيحقق لها استثمارات واسعة وكبيرة، أي ان ليبيا توصلت ومن خلال قرارها الذاتي بعدم جدوى الاستمرار في الابقاء على اتباع سياستها السابقة.

خامساً: التوجهات الجديدة في السلوك السياسي الليبي

افصح السلوك السياسي الليبي عن شكله وتوجهه الجديد ومساره المختلف والتغيير الذي طرأ عليه اذ تراجعت السياسة الليبية عن خططها وسياساتها الثورية واعلنت قطع علاقاتها مع المنظمات والمجموعات المتورطة بالارهاب الدولي بل وعدم السماح لأستخدام اراضيها للقيام بأعمال ارهابية، كما ووضعت القيود على عملية منح التأشيرة للدخول الى البلاد لمنع دخول الارهابيين اليها[٣٨] وداخلياً ايضاً وعلى الصعيد الاقتصادي بدأت ليبيا تتجه نحو تطوير مجالات القطاع الخاص اذ اصدرت قانون الاستثمار الاجنبي في عام ١٩٩٧، وخفضت سعر صرف الدينار عام ٢٠٠٢ لدعم الحكومة وتحرير الاقتصاد الليبي وتكثيف وجود الاستثمارات الاجنبية والحفاظ على

---

(٣٦) نجل القذافي: مواقف الغرب والعرب غيرتنا، مصدر سبق ذكره.
(٣٧) عبد الرحيم صالح، مصدر سبق ذكره.
(٣٨) سامية بيبرس، مصدر سبق ذكره، ص١٨١.

احتياجاتها من النقد الاجنبي[٣٩]. أما اقليمياً فقد سعت ليبيا الى تطوير علاقاتها مع الدول الافريقية ونشطت دبلوماسيتها في تسوية بعض النزاعات الافريقية كما في السودان والكونغو وسيراليون. وانجزت انشاء الاتحاد الافريقي الذي وضع الاساس له القمة الافريقية في سرت بتاريخ ٩ أيلول ١٩٩٩، كما وعملت ليبيا على ايجاد تجمع دول الساحل والصحراء وتنشيط الاندماج الاقتصادي والاجتماعي بين دوله. دولياً وفي مجال علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية سعت ليبيا الى انهاء المواجهة مع واشنطن وانتهاج سلوك يتسق مع قواعد النظام الدولي لاثبات حسن النوايا امريكا خاصة فيما يخص قضية الارهاب ومحاولة ايجاد القنوات التعاونية الأمنية مع امريكا وبالذات بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١[٤٠]، التي كانت الفرصة او المناسبة التي قصت التوتر وعززت الجو الايجابي في مسار العلاقات بين البلدين فعلى اثرها اعلن الرئيس معمر القذافي بشكل فوري وقوي أدانته للارهاب[٤١]. فكل انفراج او اعلان او تبني للمسؤولية يظهر في شكل السياسة الليبية ينبع من السعي الليبي لأسترضاء الضغوط الخارجية طالما لا يمس شكل النظام السياسي الليبي الحاكم والدليل على ذلك اعلان قبول المسؤولية الليبية عن حادثة لوكربي[٤٢].

سادساً: التخلي عن أسلحة الدمار الشامل: المجال الرئيسي في التوجهات السياسية الجديدة لليبيا نحو الولايات المتحدة الامريكية

قبل الدخول في آلية القرار الليبي بالتخلي عن اسلحة الدمار من الضروري التعرف على تلك القدرات الليبية في مجال اسلحة الدمار الشامل، وهي في الواقع قدرات محدودة وغير واسعة اذ تتمثل في مفاعل نووي تجريبي في منطقة تاجوراء قرب طرابلس تبلغ طاقته عشرة ميجاوات حصلت عليه ليبيا من الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٨٣، الى جانب حصولها على معمل حراري لذلك المفاعل ومجمع لفصل النيوترون مزود بمولدات للنظائر المشعة للأستخدام السلمي، كما تضم المحطة النووية الليبية معمل للبحوث لتخصيب اليورانيوم بمعدل خفيف. أي انها بنسبة بسيطة ومحدودة لا تتمكن من انتاج الاسلحة النووية. وتعتمد ليبيا بشرياً في المجال النووي على العناصر الوطنية. اما في ميدان الصواريخ الباليستية فتحْدَدَ قدراتها في صواريخ قصيرة المدى من طراز سكود B لا يتعدى مداها ٣٠٠كم، واعداد من صواريخ سكود ذات المدى الاطول كانت ليبيا قد حصلت عليها من الاتحاد السوفيتي السابق. اما

---

[٣٩] خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره.
[٤٠] سامية بيبرس، مصدر سبق ذكره، ص ص١٨١-١٨٣.
[٤١] خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره.
[٤٢] عبد الرحيم صالح، مصدر سبق ذكره.

قدرات ليبيا من الاسلحة الكيميائية فهي ايضاً محدودة جداً اذ تمتلك ما يقارب مائة طن من غاز الخردل الذي لا يحتاج الى قدرات صناعية وعلمية متقدمة، اما بشأن الاسلحة البيولوجية فلدى ليبيا برنامج محدود بالبحث والتطوير ولا يوجد ما يشير الى انتاج هذا النوع من الاسلحة[٤٣].

وكانت ليبيا قد بدأت بفعاليتها النووية في بداية عام ١٩٨٠ واستمرت تلك الفعاليات حتى نهاية عام ٢٠٠٣، ولم تكن خلال تلك الفترة لِتُبلغْ الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تلك الفعاليات، ولكنها قامت في ١٩ كانون الاول ٢٠٠٣ بالاعلان بشكل رسمي وطوعي وبأرادة ليبية حرة عن التخلي عن اسلحة الدمار الشامل التي تمتلكها بما فيها من مواد ومعدات وبرامج محظورة دولياً، فوافقت على فتح منشآتها للمفتشين الدوليين، أي ان مبادرة ليبيا لأخلاء اسلحة الدمار الشامل تقع تحت ما يسمى (بمفهوم او نظام الاخلاء من جانب واحد)[٤٤]. وقد بدأت أي – ليبيا– بخطواتها العملية في مجال تفكيك اسلحتها النووية فتعاملت بشكل ايجابي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة تحريم الاسلحة الكيميائية، وطلبت مساعدة الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لأزالة اسلحة الدمار الشامل وبرامج الصواريخ والتحكم بها، كما عملت على ازالة كل العناصر الحساسة من برنامجها النووي غير المعلن عنه سابقاً وعلى الرغم من محدوديته إلا انه برنامج وخطط تم اعدادهما– وتوقيع وتطبيق البروتوكول الاضافي للوكالة الدولية للطاقة النووية والانتساب الى معاهدة تحريم الاسلحة الكيميائية، والاقرار بماضي استخدام منشأة الربطة لانتاج اسلحة كيميائية، وتحويل المرفق الى مصنع مستحضرات صيدلية، وتدمير وإتلاف ذخائر معدة للاستخدام مقرونة بكيميائيات سامة، وتقديم وثائقها عن الاسلحة النووية والعمل دولياً لأزالة يورانيوم ذو تخصيب عالي، وتحويل مفاعلها في تاجوراء للعمل بيورانيوم ذو تخصيب منخفض، والسماح للموظفين الدوليين للعمل في المواقع بلا قيود. ونتيجة للاعلان الليبي هذا اصدر الرئيس الامريكي جورج بوش امراً تنفيذياً في ٢٠ أيلول ٢٠٠٤ أزال بمقتضاه العقوبات المفروضة على التجارة ووسائل النقل مع ليبيا منذ عام ١٩٨٦ أي برفع العقوبات الاقتصادية المتبقية على خدمات الطيران مع ليبيا ويرفع الحجز عن اصول بقيمة ما يقارب ١,٣ مليار دولار كانت قد جمدت نتيجة العقوبات[٤٥].

---

(٤٣) سامية بيبرس، مصدر سبق ذكره، ص ص١٨١-١٨٣.

(٤٤) نفس المصدر اعلاه، ص ص١٨٣-١٩١.

(٤٥) وزارة الخارجية الامريكية تسلط الضوء على التطورات الايجابية في ليبيا في الآونة الاخيرة – ليبيا اليوم- وزارة الخارجية الامريكية، صحيفة ليبيا اليوم –المكتبة، الخميس ٦ ربيع الاول ١٤٢٦هـ الموافق ١٤ نيسان (ابريل) ٢٠٠٥م، (موقع انترنت).

فالملاحظ ان السلوك الليبي في مجال التخلي عن اسلحتها النووية وازاء عمليات التفتيش الدولي اوضح تعاون وشفافية ووضوح ومرونة، كما ابدى الرغبة في ابقاء جزء او بعض من قدراتها لأغراض مدنية مع جديتها وعزمها على اغلاق ملفها النووي أي سعيها الحقيقي لمعاودة وجودها وتفاعلها في النظام الدولي[٤٦].

وقد عدت الولايات المتحدة الامريكية تلك العملية نصراً لسياستها في منع انتشار الاسلحة النووية مقارنة بغيرها من الحالات، اذ وجدت –أي الولايات المتحدة الامريكية – ان القرار الليبي مَثَّلَ حلاً لمشكلة نووية طويلة المدى وتم التوصل الى حلها بدون اللجوء للقوة العسكرية، فيمكن القول ان نموذجية وخصوصية الحالة الليبية يعود الى ان مدركات التهديد الامريكية لليبيا كانت اقل حدة مقارنة بغيرها من الحالات النووية، كما ان ليبيا وبقناعتها الذاتية شكلت سياستها الجديدة هذه اذ ادركت ضرورة تطرير علاقاتها مع الغرب، الى جانب كون الدافع الليبي لأمتلاك السلاح النووي لم يكن لأغراض أمنية بل لأغراض التمتع بمكانة اقليمية فتخليها عن تلك الاسلحة لن يضر حالتها الدفاعية[٤٧]. إلا ان هذا لا يعني عدم وجود تهديد تجاه ليبيا لاسيما وانها تدرج ضمن الحالات النووية ولكن قرارها هذا جاء بشكل ذاتي اكثر منه تهديدي.

وقد كانت نتيجة ذلك القرار او الاعلان الليبي ظهور بداية تحول سريع وواضح في العلاقات الليبية –الامريكية اذ اوضح الرئيس بوش الرغبة الامريكية في تعزيز العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وليبيا، أي ان القرار الليبي حصل على تأييد وترحيب امريكي وبريطاني الى جانب الترحيب العالمي الواسع[٤٨]. ان القرار الليبي حول التخلي عن اسلحة الدمار الشامل نابع بطبيعة الحال من الاسباب والمبررات التي ذكرناها آنفاً والتي وجدت فيها ليبيا ضرورة للتغيير فبعد ان عاشت ليبيا فترة طويلة من العقوبات الدولية عليها ادركت مدى التضييق والعزلة والخناق الذي اطبق حولها والذي تيقنت بأرادتها لتأثيراته وإفرازاته التي انعكست على وضعها الداخلي والدولي كأنعزالها وعدم تفاعلها في النظام الدولي سياسياً واقتصادياً وداخلياً من خلال التراجع الاقتصادي الذي عانته نتيجة تلك الاوضاع والمقاطعة تجاهها.

---

[٤٦] سامية بيبرس، مصدر سبق ذكره، ص١٩٠.

[٤٧] محمد عبد السلام، السياسة الامريكية تجاه القضايا النووية في الشرق الاوسط، كراسات استراتيجية، السنة الرابعة عشرة، العدد ١٤٦-ديسمبر ٢٠٠٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، (موقع انترنت).

[٤٨] القدس العربي: بوش يؤكد لشلقم استعداده تعزيز العلاقات مع ليبيا، الجمعة ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٤م، اخبار اليوم-المختار-ليبيا، (موقع انترنت).

سابعاً: معاودة الاستثمار في مجال النفط الليبي

تشكل الموجودات والاحتياطات النفطية الليبية هدفاً اساسياً للشركات النفطية الغربية الامريكية والاوربية، اذ تقدر الاحتياطات الليبية من النفط بثلاثين مليار برميل أي اكثر من احتياطي نفط بحر الشمال، وبما ان سياسة ليبيا انطلقت باتجاه التغيير بعد رفع العقوبات الدولية عنها، وهذا يعني حدوث انفتاح استهلاكي واستثماري وانفاقي، من ضمنها قطاعي النفط والغاز[٤٩]، وذلك لما تعانيه صناعة النفط في ليبيا من مشكلات عميقة ومفتقرة الى التقنية الحديثة، فمن اجل رفع مستوى وانتاجية القطاع النفطي الى مليون برميل عام ٢٠١٠ تعتزم الحكومة الليبية انفاق ما يقدر بثلاثين مليار دولار معتمدة في ذلك على خبراء الاقتصاد الامريكيين والبريطانيين للتشاور والتفاهم والتعاون في هذا المجال لتقديم نماذج تنموية اقتصادية واجتماعية وتحقيق عملية التحديث في ليبيا، فنتيجة للحاجة المتبادلة الليبية- الغربية للتعاون في المجال النفطي فقد حصلت الشركات الامريكية بأمتياز التنقيب عن النفط في تسع مناطق من اصل خمسة عشر كانت المؤسسة الوطنية للنفط قد عرضتها للمناقصة[٥٠]. وقد فازت الشركات الامريكية في تخصيصات ثلثي عقود التنقيب عن النفط والغاز في ليبيا والتي بلغ عددها خمسة عشر عقداً تنافست عليها مائة وعشرون شركة، وفي مقدمة تلك الشركات التي فازت بالمناقصة شركة اوكسيدنتال بتروليوم الامريكية بخمسة عقود وشاركت باربعة عقود اخرى مع تجمع شركات تقوده ووساید بتروليوم الاسترالية، كما فازت ايضاً شركة شيفرون تكساكو الامريكية ايضاً بعقد تنقيب في حوض بجنوب ليبيا، وفازت شركة اخرى هي اميرادا هيس بعقد آخر. ولكل شركة فائزة الحق في استثمار ما يزيد على سبعمائة مليون دولار على ان يكون للحكومة الليبية نصيب من أي نفط او غاز ينتج في تلك المناطق او الاحواض[٥١].

ومن بين الاحواض والمشروعات الاستثمارية المهمة في المجال النفطي والتي سيتم تطويرها هو مشروع الواحة التي ستشارك فيه شركات كونوكو فيليبس وماراثون اويل واميرادا هيس وينتج المشروع ثلاثمائة الف برميل يومياً أي ما يعادل ٢٠% من الانتاج الكلي للنفط الليبي. وبذلك يكون قرار الحكومة الامريكية برفع العقوبات عن ليبيا قد فتح الطريق لاستثمار النفط الليبي، وقد اعتبرت صحيفة نيويورك تايمز ذلك انتصاراً للشركات النفطية الامريكية واعتبرته طرابلس انتصاراً لسياستها، كما عبرت

---

(٤٩) خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره.

(٥٠) السنوسي بسيكري، مصدر سبق ذكره.

(٥١) الشركات الامريكية تفوز بأغلبية عقود البحث والتنقيب عن النفط والغاز في ليبيا، MENAFN - 31/01/2005، (موقع انترنت).

شركات الاستثمار نفسها عن ارتياحها لذلك القرار لتعزيز مجالات ومشروعات الاستثمار في ليبيا[٥٢] بمعنى ان الاستثمار النفطي سيحقق مصالح الاطراف المستثمرة والمستثمر فيها. ويعود السعي الامريكي للاستثمار في المجال النفطي الليبي بهذا الشكل التنافسي الى محاولة التغلب على الشركات الاوربية التي سبقت الشركات الامريكية في هذا المجال بعد تعليق العقوبات الدولية على ليبيا عام ١٩٩٩[٥٣]. وبذلك يكون تخفيف العقوبات عن ليبيا قد حقق او يحقق منفعة مشتركة للبلدين فمن المتوقع والمخطط له ان ينمو الاقتصاد نتيجة لدخول الاستثمارات النفطية الى ليبيا وستكون القدرة على تحقيق تطور تكنولوجي ونفطي في مجال الطيران، وفي المقابل ستجني امريكا ارباح ومكاسب نتيجة لتلك الاستثمارات[٥٤]. فالقطاع النفطي اذن هو القطاع الاكثر اهمية وحيوية في الاهتمامات الامريكية والاوربية، اذ يرون فيه المجال المحقق لاكبر مكاسب اقتصادية لدولهم لما يمثله من اهمية استراتيجية لهما في مرحلة تشهد منافسة اقتصادية شديدة على مصادر الطاقة الحيوية[٥٥]. اذن فالاستثمار في مجال النفط الليبي يوضح الرغبة المشتركة والمتبادلة لتحقيق الفائدة لكلي الطرفين ويدل على تغيير واضح في السياسة الليبية، أي الاستفادة من النفط الليبي بأرادة ليبية وبشكل تعاوني وتوافقي لتطوير اقتصادها وكجزء من سياستها الجديدة.

ثامناً: العلاقات الليبية – الأوربية الجديدة

لما كان الاتساق والترابط في المواقف والرؤى الاوربية والامريكية فأن التغيير في سياسة ليبيا تجاه الولايات المتحدة الامريكية سيمتد نحو العلاقات مع دول الاتحاد الاوربي ايضاً. فالتقارب الليبي–الاوربي جاء من قبل الطرفين أي ان لكل طرف موقعه واسبابه لذلك التقارب. فعلى الجانب الليبي يشير الرئيس معمر القذافي ان هذا التغيير ليس مفاجئاً بل جاء نتيجة للواقع القائم الذي تقلبت فيه الكثير من التغييرات والتي تستدعي التغيير من جانب ليبيا ايضاً، فضلاً عن ادراك ليبيا بأن علاقاتها مع الغرب لا تُحكم بالعلاقات الثنائية مع كل دولة اوربية بمفردها بل تتأثر علاقاتها بأية دولة اوربية بعلاقاتها ببقية الدول الاوربية مجتمعة، فعليه حاولت ليبيا انهاء مشكلاتها مع الدول الاوربية للوصول الى تطبيع تام للعلاقات الليبية–الاوربية. اما على الجانب

---

[٥٢] تخفيف عقوبات واشنطن عن ليبيا انتصار مزدوج، وحدة الاستماع والمتابعة-اسلام اون لاين نت/٢٤-٤/٢٠٠٤، (موقع انترنت).

[٥٣] نجل القذافي: مواقف الغرب والعرب غيرتنا، مصدر سبق ذكره.

[٥٤] ليبيا ترحب بتخفيف العقوبات الامريكية، ٢٤ ابريل ٢٠٠٤، BBC ARABIC.COM (موقع انترنت).

[٥٥] السنوسي بسيكري، مصدر سبق ذكره.

الآخر الاوربي فالملاحظ ان الدوافع الاوربية قد اقتربت من [illegible] العامل او الدافع الاقتصادي محوراً اساسياً بالنسبة للطرفين. فلما كانت [illegible] لانعاش اقتصادها من خلال الاستثمارات الاجنبية فيها، فان الشركات [illegible] الامريكية مارست ضغوطاً على حكوماتها لاعادة فتح الاقتصاد الليبي [illegible] ولاسيما شركات النفط التي تسابقت بعد رفع الحظر للحصول على [illegible] شركة شل النفطية مع شركة النفط الليبية الوطنية على استراتيجية [illegible] لتحديث القدرات الليبية في التنقيب عن النفط بمناطق جديدة وتصدير [illegible] جانب العامل الاقتصادي فأن عاملاً آخر مثّل اهمية كبيرة للجانب الاوربي [illegible] بعامل الهجرة غير الشرعية كأحد العوامل الاوربية المهمة للتعامل مع ليبيا [illegible] هذه الهجرة من مشكلات اقتصادية واجتماعية وثقافية، فكانت ايطاليا [illegible] تضرراً من الآثار السلبية لتلك الهجرة فضغطت على الاتحاد الاوربي لرفع [illegible] الاسلحة عن ليبيا لتزويدها بتجهيزات عسكرية لمراقبة السواحل الليبية [illegible] المهاجرون غير الشرعيين[٥٦]. اذ تتميز ايطاليا بسواحل طويلة تجعلها من [illegible] الاوربية التي يلجأ اليها المهاجرين الى اوربا عن طريق الزوارق، فترى [illegible] الحظر عن ليبيا سيساعدها في الحصول على معدات متطورة كالمناظير [illegible] وزوارق لحراسة سواحلها، لذا نلاحظ ان دول الاتحاد الاوربي تؤيد رفع [illegible] الاوربي عن ليبيا والموافقة على تنفيذ قرار الأمم المتحدة برفع العقوبات [illegible] عن ليبيا[٥٧].

فنتيجة لسياسة ليبيا تجاه الدول الاوربية وبالعكس، أي التعامل مع ليبيا [illegible] الدول بدأت العلاقات الليبية-الاوربية تسير في هذا الاتجاه، حيث بدأ الطرفان [illegible] الزيارات والاتفاقات، ففي آذار ٢٠٠٤ زار رئيس الوزراء البريطاني توني بلير [illegible] وقد مهدت بل وفتحت تلك الزيارة المجال للشركات التجارية البريطانية للاستثمار [illegible] الاقتصاد الليبي في المجالات النفطية والسياحية، علماً ان العلاقات بين ليبيا وبريطانيا [illegible] كانت قد اعيدت منذ عام ١٩٩٩ عندما اقرت ليبيا بمسؤوليتها عن قتل الشرطية [illegible] البريطانية (ايفون فليتشر) ودفعت ربع مليون جنيه استرليني لعائلتها. هذا الى جانب [illegible] زيارات وعلاقات اخرى ليبية-بريطانية[٥٨]، كمبادرة ليبيا بتخليها عن اسلحة [illegible]

---

(٥٦) احمد طاهر، العلاقات الليبية-الاوربية: بداية جيدة، السياسة الدولية، العدد (١٥٩) [illegible] ٢٠٠٥، السنة الحادية والاربعون، الاهرام-القاهرة، ص ص١٩٨-١٩٩.

(٥٧) بعد رفع الحظر الامريكي: الاتحاد الاوربي يوافق على رفع كل العقوبات المفروضة على [illegible] ليبيا اليوم-وكالات، الخميس ٦ ربيع الاول ١٤٢٦هـ الموافق ١٤ نيسان (ابريل) ٢٠٠٥م [illegible] انترنت).

(٥٨) احمد طاهر، مصدر سبق ذكره، ص ص١٩٩-٢٠٠.

الشامل التي وصفها رئيس الوزراء البريطاني توني بلير بانه قرار (تاريخي وشجاع وانه سيحقق مزيداً من الأمن للمنطقة وللعالم بأسره) وان المبادرة تؤكد امكانية ان تقوم ليبيا بالتخلي عن برامج اسلحتها للدمار الشامل بشكل طوعي وسلمي وتعاوني مع المجتمع الدولي وستكون لهذه الدول فرصة الدخول في شركات مع اية دولة تريد في ليبيا[٥٩].

اما ايطاليا فقد قام رئيس وزراءها سلفيو بيرلسكوني بثلاث زيارات الى ليبيا كانت في تشرين الاول ٢٠٠٤ اذ ترتبط ليبيا وايطاليا بعلاقات جيدة حيث تعد ايطاليا الشريك التجاري الاول مع ليبيا والاخيرة هي مورد النفط الرئيسي للاولى اذ تستورد لها ٢٥% من احتياجات النفط الايطالية. كما تم فتح انبوب غاز بين مدينة مليتة الليبية وجزيرة صقلية الايطالية يبلغ طوله ٥٤٠كيلو متر ويزود هذا الانبوب ١٠% من احتياجات ايطاليا من الغاز وتبلغ قيمة الاستثمارات فيه ٥,٦ مليار دولار. واليما والمانيا جاءت زيارة المستشار الالماني السابق جيرهارد شرودر الى ليبيا لتبين مدى العلاقة بين الطرفين ولاسيما في الجانب التجاري وتوضح اشادة المانيا بالاصلاحات التي تشهدها ليبيا ودعمها للمسعى الليبي للانضمام الى منظمة التجارة العالمية والى عملية برشلونة التي تربط بين دول الاتحاد الاوربي وعشرة دول متوسطية لأيجاد منطقة تجارة حرة تتخذ فيها ليبيا دور المراقب، اما فرنسا فقد قام رئيسها جاك شيراك في تشرين الثاني ٢٠٠٤ بزيارة ليبيا وتمت تسوية معظم المشكلات بينهما، ووقع الطرفان على اربع اتفاقيات في المواصلات والنهر الصناعي والسياحة، وتبلغ قيمة الصادرات الليبية الى فرنسا ملياري دولار سنوياً والواردات الليبية ما يقارب نصف مليار دولار سنوياً[٦٠]. ومن الجدير بالذكر ان فرنسا اعادت علاقاتها مع فرنسا عند تعويضها لضحايا طائرة يوتا التي تم تفجيرها في النيجر عام ١٩٨٩ واذانت محكمة فرنسية ستة ليبيين بالحادث بينهم صهر القذافي[٦١]، اذ وقعت ليبيا في ٩-١-٢٠٠٤ على اتفاق تقدم خلاله تعويضات بـ ١٧٠ مليون دولار تضاف الى ٣٤ مليون دولار كانت قد تعهدت بها قبل ذلك الى الضحايا[٦٢]. وبذلك تكون ليبيا قد بدأت مرحلة جديدة من العلاقات مع الدول الغربية كما حصلت ليبيا كذلك وفي اطار التحولات في سياستها على موافقة منظمة التجارة العالمية في نهاية تموز ٢٠٠٤ على بدء المفاوضات معها لامكانية انضمامها

---

[٥٩] سيمة بيرس، مصدر سبق ذكره، ص١٨٦.
[٦٠] عبد القادر، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠.
[٦١] خالد حنفي علي، مصدر سبق ذكره.
[٦٢] عمر القذافي: مواقف الغرب والعرب غيرتنا، مصدر سبق ذكره.

للمنظمة وذلك نتيجة سياسات ليبيا بأتجاه الاصلاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص وتقديم الحوافز للاستثمارات الاجنبية[٦٣].

ولكن مع ذلك تبقى بين ليبيا والدول الاوربية عوائق تقف في طريق التقارب بينهما كقضية الديمقراطية وحقوق الانسان ومسار عملية برشلونة على اعتبار ان ليبيا انضمت فقط بصفة مراقب، الى جانب الاصلاحات السياسية الداخلية كالاصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا ان ما تم تحقيقه ترى ليبيا انه يعد خطوة نحو انهاء المواجهات بين ليبيا والغرب[٦٤].

من خلال كل ما تقدم من تطور في العلاقات بين ليبيا ودول الاتحاد الاوربي ومما سبق بحثه فيما يخص العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية يتضح توحد الموقف الاوربي والامريكي فيما يخص تطورات السياسة الليبية، أي ان الموقف الغربي موحد بخصوص ليبيا وكيفية التعامل معها لاسيما وانها اتخذت نهج الاستجابة للمطالب الامريكية والاوربية خياراً لها، وتتخذ اوربا من جانبها اسلوب التعامل بالوسائل الدبلوماسية في فض النزاعات واحتواءها الى جانب التقارب الاقتصادي للحفاظ على المصالح الاوربية وتعزيز فائدتها المتحققة[٦٥]. بمعنى ان ليبيا ستتعامل بنفس السياسة ونفس الاسلوب مع كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي كمحاولة منها للخروج من عزلتها الدولية وتحقق الاستفادة من الجانبين.

تاسعاً: آفاق السياسة الليبية الجديدة تجاه الولايات المتحدة الامريكية

أدت السياسات والمبادرات الجديدة للرئيس الليبي معمر القذافي الى البدء بتغيير سياسة وتعامل الولايات المتحدة بعد اقتناعها وبشكل تدريجي بأن ليبيا غيرت مواقفها تجاه الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية وانها --أي ليبيا-- شرعت في اتباع قواعد وآليات النظام الدولي الجديد وبدأت في اقامة علاقات مع الولايات المتحدة الامريكية تحقق مصالح الطرفين، فعليه كان رد الفعل الامريكي هو عدم تصنيف ليبيا ضمن دول محور الشر الذي أعلنها الرئيس الامريكي جورج بوش بعد احداث ١١ أيلول ٢٠٠١ والتي خص بها العراق وايران وكوريا الشمالية. إلا ان الرؤية الامريكية ترى ان هذا غير كافٍ ويستلزم من ليبيا الاستمرار في تحسين صورتها وسلوكها دولياً لدرء أي عدوان مستقبلي عليها[٦٦]. وبالفعل بدأ التطبيع التدريجي للعلاقات السياسية

---

(٦٣) احمد طاهر، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٠.
(٦٤) نفس المصدر اعلاه، ص٢٠١.
(٦٥) السنوسي بسيكري، مصدر سبق ذكره.
(٦٦) عبد الرحمن الخالدي، مصدر سبق ذكره.

الاقتصادية بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية يتسع ويأخذ آفاقاً ومجالات عديدة بعد اعلان رفع العقوبات عن ليبيا ليسمح لها بعدها بأستئناف استيراد النفط الى الولايات المتحدة الامريكية[٦٧]. كما اشار امين اللجنة الشعبية الليبية العامة للوزراء الليبي شكري غانم الى تحسن العلاقات بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية يوماً بعد يوم وبشكل ملحوظ بعد قطيعة استمرت نحو ربع قرن وبعد زوال الكثير من المشكلات والعوائق، وان المرحلة المقبلة ستتضمن دخول الاستثمارات الامريكية الى ليبيا بعد فتح الشركات مكاتب لمشروعاتها، كما اعلن ان الحكومة الليبية ستتبنى وفي الجانب الاقتصادي ايضاً تسعى لتوسيع قاعدة الملكية ودفع القطاع الخاص الى العملية الاقتصادية واقتصار دور الحكومة على الصحة والتعليم أي اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في عملية التنمية، وان عملية الخصخصة للوحدات الاقتصادية بدأت وستنتهي عام ٢٠٠٨بخصخصة ٣٦٠ شركة لتحويلها من قطاع الدولة الى القطاع الخاص بعد ان تم تحويل ١٦٠ وحدة من المشروعات الصغيرة الى القطاع الخاص او الاهلي[٦٨].

الولايات المتحدة الامريكية ومن خلال السياسة الليبية الجديدة تسعى لتحقيق اهداف سياسية واقتصادية وجيوبولتيكية، فسياسياً ووفقا للرؤية الأمريكية عدت امريكا ان ليبيا عن اسلحة الدمار الشامل نصر لسياستها في تعزيز الأمن العالمي – من وجهة النظر الامريكية، اما اقتصادياً فأن وجود مصادر الطاقة في دول المغرب كمنطقة استراتيجية تعزيز وجودها في تلك المنطقة والسعي لتحسين علاقاتها مع ليبيا والاستفادة من النفط عالي الجودة، وبالتالي ممارسة تأثير سياسي في دول شمال افريقيا فيكون هدف سياسي في الوقت ذاته، اما عسكرياً وجيوبولتيكياً فأن امريكا ترى في شمال افريقيا منطقة استراتيجيا لتوفير قواعد عسكرية فيها. وبالمقابل وعلى الجانب الليبي فأن عملية تغيير ليبيا واعادة هيكلتها وخاصة تخليها عن اسلحة الدمار الشامل اعاد تشكيل صورتها امام المجتمع الدولي من خلال تحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية وبقية دول العالم تكون اعادة الولايات المتحدة الامريكية لعلاقاتها مع ليبيا يحقق اهداف عديدة ومترابطة توفر لها الأمن والنفط وكسب الطرف الليبي الى جانبها وفي الوقت ذاته من خلال الرؤية الليبية– ليبيا انها بذلك ستخرج من عزلتها الدولية وتضمن أمنها واستقرارها وتحقيق تنميتها الاقتصادية وتطوير علاقاتها الدولية والتحرك بحرية في النظام

وصف بأنه تاريخي على صعيد العلاقات الليبية الامريكية: الرئيس بوش يستقبل (شاقم) في نيويورك، ليبيا اليوم- (وكالات)، الخميس ٦ ربيع الاول ١٤٢٦هـ الموافق ١٤ ٢٠٠٥م، (موقع انترنت).

الاستثمارات الامريكية في ليبيا ستزيد بعد عودة العلاقات (موقع انترنت).

مصدر سبق ذكره، ص ص١٩٥-١٩٦.

الدولي، وفي الاطار الاقليمي الافريقي ستدخل ليبيا في مشروعات وشراكات سياسية واقتصادية وأمنية واستراتيجية وستكون مركزاً مهماً في تلك المشروعات نظراً لأهميتها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية اولاً ولرغبتها في تحقيق ذلك التحول ثانياً.

الخاتمة

بعد ان شهدت السياسة الليبية عقود من الثبات على المبادئ والسياسات الليبية السابقة توصلت الى قناعات ليبية خاصة وذاتية بضرورة التغيير في سياستها تجاه الولايات المتحدة الامريكية فبذلك تكون السياسة الليبية الجديدة قد تجلت عن تغييرات عديدة وجذرية في مواقفها واتجاهاتها واعتراف بالمسؤولية عن بعض الحوادث والازمات كأزمة لوكربي وذلك بعد ان ادركت وبمحض ارادتها ان العقوبات التي فرضت عليها قد انهكتها داخلياً ولاسيما من الناحية الاقتصادية وعزلتها خارجياً عن المجتمع الدولي فعاشت فترة من التحدي والعزلة والعداء والخلاف والتوتر مع الولايات المتحدة الامريكية والذي اتسع في تأثيره ليشمل التوتر في علاقاتها مع الاتحاد الاوربي ايضاً وذلك نتيجة لتشابه وتوحد الموقف الامريكي والاوربي بشأن ليبيا، اذ كانت العقوبات الدولية على ليبيا وتأثير توقف تصدير النفط الليبي قد اثر على استثمارات الشركات النفطية الامريكية والاوربية فعادت بعد رفع العقوبات عن ليبيا بكل قوتها لتعزيز استثماراتها. ومن ناحيتها وجدت ليبيا انها بحاجة الى تلك الاستثمارات الغربية وبحاجة الى تصدير نفطها والاستفادة من العوائد النفطية في انعاش اقتصادها وبذلك ستكون او ستتحول ليبيا الى قوة اقتصادية تستطيع ان تعاود الولوج في النظام الدولي وممارسة دورها وتأثيرها في التفاعلات الدولية لاسيما بعد قرارها بالتخلي عن اسلحة الدمار الشامل بعد ان تيقنت وادركت عدم جدوى استمرار الاحتفاظ بها او تطويرها لعدم وجود ما يسلزم امتلاك او تطوير تلك الاسلحة بل بالعكس وجدت-أي ليبيا-ان امتلاكها لتلك الاسلحة قد انعكس عليها بشكل سلبي.

فالهدف الليبي يكمن الى جانب كسر طوق العزلة الدولية ومعاودة اقحامها في التفاعلات الدولية والاقليمية الافريقية والسعي نحو الدخول في منظمة التجارة العالمية ومحاولة الغرب تعزيز شراكتها المتوسطية كطرف فاعل، أي اثبات وجودها وتأثير في النظام الدولي، هو الحفاظ على النظام الليبي وبقاءه واستمراره على شكله الحالي. فنتيجة لكل ذلك التحول والتغيير في التوجهات السياسة الليبية تجاه الولايات المتحدة الامريكية اضحى هناك اتفاق وتعاوناً في الرؤى والاتجاهات بين الطرفين حول شكل سياسة كل منهما تجاه الآخر بما يعود بالنفع وتحقيق مصالح الطرفين. ولكن على ليبيا وهي تسير بهذا الاتجاه التغييري ونحو اثبات مكانتها دولياً وافريقياً ان تدرك اهمية وجودها ودورها في الاطار العربي ايضاً والسعي نحو تطوير علاقاتها مع الدول العربية ايضاً لا ان تهتم بجانب وتترك جانب آخر مهم في مسار سياستها وعلاقاتها الدولية.